مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الآداب والعلوم الإنسانية ، م ٤ ، ص ص ١٣٧ - ١٧٧ (١٤١١هـ/١٩٩١م)

القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية بحث لساني تطبيقي

محمد خضر عريف
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز
جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص : إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو وضع قواعد لسانية لأوزان الفعل الثلاثي في العربية . فقد تبين للباحث أن الحاجة إلى ذلك ملحة . ومن خلال استعراضه لكتب اللغة القديمة والحديثة ، تبين له عدم وجود قواعد نحوية وصرفية واضحة تضبط أوزان هذه الأفعال ، وتمكن الناطق بالعربية من الرجوع إليها ليقيس عليها أي فعل يُشكِل عليه ولا يعرف ماضيه أو مضارعه أو أمره .

لجأ الباحث في دراسته التطبيقية إلى نظريتين لسانيتين استعملتا من قِبَل علماء لسانيين غربيين لدراسة النظام الصرفي في العربية وغيرها من اللغات السامية . النظرية الأولى تقوم على تحليل المقاطع المتنقلة ، والنظرية الثانية تقوم على التحليل الخطي للمقاطع . وقد طبق هاتين النظريتين على مجموعة من الأفعال الثلاثية العربية ، ثم فاضل بينهما وخرج بنظرية خاصة عن القواعد اللسانية لأوزان الأفعال الثلاثية . وتقدم هذه النظرية تصورا جديدا لنظام اشتقاق الأفعال في العربية . حيث كان السائد أن المضارع والأمر ينتجان عن الماضي . وقدمت الدراسة عدة أدلة على أن ذلك ليس صحيحا . وقد كانت الفكرة القديمة تقول : ماضى ← مضارع ، ماضي ← أمر . وهذه النظرية الجديدة تقول أمر ← [مضارع - ماضى] .

ومن أهم ماأثبتته هذه النظرية في خطوات متسلسلة ، أنه لاتوجد علاقة (فرع من أصل) بين المضارع والماضي في العربية . بينما توجد علاقة من هذا النوع بين الأمر والمضارع .

وأثبتت النظرية أن هناك تطابقا بين جذع المضارع وجذع الأمر . وأن جذع المضارع مأخوذ من جذع الأمر ، وتكون تلك أول خطوة لمعرفة وزن المضارع ، والذي يمكن أن يشير إلى وزن الماضي ، بطريقة لسانية شرحتها الدراسة . وبذلك تصبح أوزان الأفعال الثلاثية في العربية مقعدة ، ولايلزم من يريد أن يعرف وزن فعل ما أن يعود إلى القوائم والمعاجم . بل كل مايلزمه هو أن يعرف وزن الأمر منه ، وسيقوده ذلك إلى وزن المضارع والماضي .

١ – مقدمة : الحاجة إلى هذه الدراسة

موضوع أوزان الفعل الثلاثي في العربية من بين أهم الموضوعات اللغوية العربية . إذ إن الأفعال ذات الجذر الثلاثي سواء كانت على صيغة الماضي أو المضارع أو الأمر ، كثيرة الدوران والاستعمال . ويعرف اللغويون العرب كما يعرف الناطقون بالعربية أن الخطأ في هذه الأوزان أصبح شائعا . فقد يقف الناطق بالعربية كثيراً أمام فعل ما ويستطيع أن يحدد وزنه الصحيح . أهو على وزن فَعَل : يفْعُل ؟ أو فَعَل يفْعِل ؟ ، أو فَعَل يفْعَل ؟ وهل رَجَع مضارعه : يَرْجِع أو يرْجَع ؟ ، وهل ضَرَب مضارعه : يضْرِب ؟ أو يَضْرُب ؟ وهكذا .

إن عدم اتضاح قاعدة أوزان الفعل الثلاثي في العربية لاترجع إلى إبهام لغوي حصل عند الناطقين بها فحسب ، بل إن ذلك يرجع إلى عدم وجود قواعد نحوية وصرفية واضحة تضبط أوزان هذه الأفعال ، وتمكن الناطق بالعربية من الرجوع إليها ليقيس عليها أي فعل يشكل عليه ولايعرف مضارعه أو ماضيه أو أمره .

وبالرجوع إلى كتب اللغة يتبين أن علماء العربية بدءاً بسيبويه وانتهاءًا باللغويين المعاصرين ، اقتصروا في حديثهم عن أوزان الفعل الثلاثي على ذكر أن بعض الأفعال هي من باب نَصَر ، أي تأتي على وزن نَصَر ينْصُر ، وبعضها من باب ضَرَب أي تأتي على وزن ضَرَب : يضْرِب وبعضها من باب فَتَح أي تأتي على وزن فَتَح : يفْتَح . ثم باب عَلِم : يعْلَم ، وباب حَسُن : يَحْسُن وباب حَسِب : يحْسِب . وهكذا .

وعلماء اللغة القدامى ومن نحا نحوهم من المحدثين لم يحددوا القاعدة التي تجعل كل فعل ينتمي إلى واحد من تلك الأبواب . كما أنهم بالطبع لم يوردوا قوائم بجميع أفعال العربية ، ليقولوا إن الأفعال الآتية تخضع لباب كذا ، وهذه لباب كذا ، وذلك لكثرة أفعال العربية مما جعل ذلك أمر غير ممكن .

وقد حاول علماء العربية القدامى أن يكتشفوا بعض القواعد التي تحكم أوزان الأفعال . ومن ذلك أنهم قالوا إن الأفعال التي تأتي على وزن فَعَل يَفْعَل بفتح العين فيهما ، تكون عينها أو لامها حرفا من حروف الحلق الستة وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء .

ولكن ظهر أن هذه القاعدة لايمكن تعميمها ، ذلك أن بعض من حذا حذوهم من النحاة المعاصرين يقول : « وليس معنى ذلك أنه كلما كانتْ العين أو اللام حرفا من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه »[1] . وإن استطاع اللغويون وضع قاعدة كهذه مع وجود الشواذ لها لوزن فَعَل : يَفْعَل ، فإنَّ أوزانا أخرى تبقى بلا قاعدة . حيث اكتفى اللغويون بأن قالوا إن بعض الأفعال تأتي على باب كذا وبعضها على باب كذا وهكذا .

هذا الإشكال اللغوي بقى قائما حتى وقتنا الحاضر ومنذ نشأة علمي النحو والصرف العربيين . ولم يتعرض له الباحثون المعاصرون حتى الذين ألفوا منهم في الفعل العربي والجملة الفعلية العربية . من مثل الدكتور على أبو المكارم في كتابه : « الجملة الفعلية » . وكتابه « إعراب الأفعال » . والدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه « دراسات في الفعل » وغيرهم .

وتبقى الحاجة قائمة إلى نظرية لغوية تتصدى لأوزان الفعل الثلاثي في العربية ، وتحاول تسخير المناهج الحديثة في الدرس اللغوي لحل إشكال تلك الأوزان وإيجاد القواعد اللسانية التي تحكمها .

وتهتم هذه الدراسة بظاهرة لغوية هي عدم وجود قاعدة واضحة لأوزان الفعل الثلاثي في العربية في كتب النحو العربي القديمة والحديثة . ويدل استعراض ماجاء في تلك الكتب حول هذه المسألة على الظاهرة المراد دراستها . ولا تناقش هذه الدراسة الظاهرة اللغوية الاجتماعية وهي وقوع الخطأ بين المتكلمين بالعربية في أوزان الفعل الثلاثي . وذلك لأنه وإن يكن ذلك معروفا لعلماء العربية وللمتكلمين بها ، إلا أنه يحتاج إلى دراسة ميدانية مستقلة تثبت وجود تلك الظاهرة إحصائيا .

وفي بداية الأمر ، لابد من استعراض ماجاء في مؤلفات اللغويين العرب القدامى والمحدثين حول هذه المسألة ، ثم الانتقال إلى ماجاء به الغربيون ومحاولة تسخير مناهجهم لحل هذا الإشكال .

٢ – ما أورده علماء العربية حول أوزان الفعل الثلاثي

يهمنا في هذا الجزء مسألتان :

١ – المسألة الأولى : هي بيان أن لسيبويه السبق في وضع أوزان الأفعال في العربية . وأن كل من أتى بعده قد اقتفى أثره في ذلك . دون أن يكون لأحد بعده إسهام حقيقي في إضافة أي كشف جديد إلى ما جاء به .

٢ – المسألة الثانية : هي أن اللغويين العرب قد افترضوا علاقة (فرع من أصل) بين المضارع والماضي ، وبين الأمر والماضي . وسواء كان الأصل في الاشتقاق هو المصدر أو الفعل كما اختلفت الآراء ، فإن الماضي يبقى هو الأصل بالنسبة للمضارع والأمر ومعنى الأصل هنا ليس هو أصل الاشتقاق ، وإنما معناه الأصل الذي يقابل الفرع في دائرة الأفعال فقط .

وفيما يلي بيان هاتين المسألتين :

٢-١ المسألة الأولى : سبق سيبويه في وضع أوزان الفعل في العربية

كان سيبويه من أوائل من تعرضوا لأوزان الفعل الثلاثي في العربية . ويرى أن هذه الأوزان أربعة :

فَعَل : يفْعُل ، وفَعَل : يفْعِل ، وفَعِل : يفْعَل ، وفَعُل : يفْعُل . ويقول في ذلك « واعلم أنه يكون كل ماتعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية . على فَعَل : يفْعِل ، وفَعَل : يفْعُل ، وفَعِل : يفْعَل . وذلك نحو : ضَرَب : يَضْرِب ، وقَتَل : يَقْتُل ، ولَقِم : يلْقَم . وهذه الأضرب تكون فيما لايتعداك ، وذلك نحو : جَلَس : يَجْلِس ، وقَعَد : يقْعُد ، ورَكِن : يرْكَن . ولما لايتعداك ضرب رابع لايشركه فيه مايتعداك وذلك فَعُل : يَفْعُل نحو : كَرُم : يكْرُم . وليس في الكلام « فَعُلْته » متعديا . فضروب الأفعال أربعة ، يجتمع في ثلاثة مايتعداك وما لايتعداك ، ويبين بالرابع مالا يتعدى وهو فَعُل : يَفْعُل .[٢]

وتوضح خديجة الحديثي أن سيبويه قد تعرض لوزن فَعَل : يَفْعَل أيضا ، ويرى « أنه خاص بما كانت لامه أو عينه أحد أحرف الحلق الستة وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء » .[٣]

فكما نرى أن لسيبويه السبق في وضع أبواب أوزان الفعل الثلاثي في العربية . كما أنه حاول وضع قاعدة لواحد من هذه الأوزان وهو وزن فَعَل : يَفْعَل وإن كان لهذه القاعدة شواذ كثيرة .

ولم يكتف سيبويه بهذا السبق ، بل إنه سبق في وضع تفسير للقاعدة المذكورة حين قال في سبب فتح عين المضارع في هذا النوع : « وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن

يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ماارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف » .(٤)

فكما نرى أن سيبويه قد وضع الأسس الأولى لقواعد أوزان الفعل الثلاثي في العربية . ولم يكتف بذلك بل حاول جاهدا أن يفسر هذه القواعد . وتوصل إلى بعض الحقائق التي أثبت صحتها علم اللسانيات الحديث .

ويبدو أن هذه الخطوة الأولى التي خطاها سيبويه نحو اكتشاف القواعد التي تحكم أوزان الثلاثي ، لم تتبعها أي خطوات أخرى حيث اكتفى من جاء بعده باقتفاء آثار سيبويه دون أن يحاولوا أن يكشفوا أسرار هذه الأوزان ، ويبينوا قواعدها .

ومن هؤلاء ابن القوطية المتوفى سنة ٣٦٧هـ . والذي أورد الآتي في كتابه المسمى « كتاب الأفعال » ، في حديثه عن أوزان الفعل الثلاثي :

« والثلاثي الصحيح ثلاث أضرب : فَعَل وفَعُل وفَعِل ، فما كان منه على فَعَل من مشهور الكلام مثل : ضَرَب ودَخَل ، فالمستقبل منه على ما أتت فيه الرواية وجرى على الألسنة : يضْرِب ويدْخُل . وإذا تجاوزت المشهور فأنت بالخيار ، إن شئت قلت : يفْعِل ويَفْعُل ... إلا ما كان عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق فإنه يأتي على يفْعَل ، إلا أفعالا يسيرة جاءت بالفتح والضم مثل : جَنَح يجْنَح ويَجْنُح ، ودَبَغ يدْبَغ ويدْبُغ ، وأفعالا بالكسر مثل : هَنَأ يهنِيء ونَزَع يَنْزِع . وما كان على فَعُل فمستقبله يفْعُل لاغير مثل : كَرُم يَكْرُم وحَلُم يحْلُم ، وما أشبه ذلك . وما كان على فَعِل فمستقبله يفْعَل إلا فَضِل الشيء ، فإنه لما كان الأجود فَضَل استغنوا بمستقبله عن مستقل فَضِل . وفي بعض اللغات ينْعُم وليس في السالم غيرهما .

وجاءت أفعال بالفتح والكسر : حَسِب يحْسَب ويَحْسِب من الظن ويَئِس ييْأَس ويئِس ، ونَعِم ينْعَم وينْعِم ، ويَبِسَ يَبْبِس ويَيْبَس . وجاءت أفعال على يفعِل : وَرِم يرِم ، وولِى يَلِي ، وورِث يرِث ، ووَثِق يَثِق ، ووَمِق يَمِق ووَرِع يَرِع ، وَوَفِق أمره يَفِق ، وَوَرِىَ الزند يَرِى ، وَوَسِع يَسَع ووَطِىء يَطَأ .(٥)

إن الأبنية الرئيسة التي جاء بها سيبويه تتكرر عند ابن القوطية ، وكل مافعله هذا الأخير هو زيادة لبعض الأمثلة ، وإيراد لبعض الشواذ عن القاعدة . دون أن يكون له دور ما في اكتشاف قواعد جديدة أو تفسير جديد لقاعدة وزن فَعَل : يَفْعَل التي أتى بها سيبويه .

أما ابن القطاع المتوفى في عام ٥١٥هـ ، فلم يفعل شيئا سوى أنه اقتفى أثر ابن القوطية وأورد نفس ما أورده ، ولم يزد عليه إلا بعض الأمثلة الجديدة لما يتبع القاعدة أو مايشذ عنها . يقول ابن القطاع :

« والثلاثي الصحيح ثلاثة أضرب فَعَل وفَعُل وفَعِل ، فما كان على فَعَل من مشهور الكلام مثل ضَرَب ودَخَل فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية وجرى على الألسنة يَضْرِب ويدخُل إلا ما كان عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق فإنه يأتي على يفْعَل ... وليس في كلام العرب فَعَل يفْعَل بفتح الماضي والمستقبل مما ليس عينه ولا لامه حرف حلق إلا حرف واحد لاخلاف فيه وهو أبى يأبى وقد جاءت أربعة عشر فعلا باختلاف فيها وهي قلىٰ : يقلىٰ وغسىٰ الليل : يغسىٰ ، وركن : يركَن ، وجنىٰ : يجنىٰ وشحىٰ : يشحىٰ ، وعنىٰ يعنىٰ ... وسلىٰ : يسلىٰ ، وخطىٰ : يخطىٰ ، وعلىٰ ، يعلىٰ ، وقنط : يقنط وغصصت تغَص وبَضَضْت : تَبَضُّ .. وَوَدَع : يدَع ... وما كان على فَعُل فمستقبله يفْعُل لاغير ...

وما كان على فَعِل فمستقبله على يفْعَل إلا فَضِل الشيء يفْضُل[٦] وذلك دليل على أن من أتى بعد سيبويه من اللغويين قد اقتفى أثره ، ولم يزد هؤلاء على ماجاء به سيبويه .

ولم تبلغ كتب النحو الحديثة مبلغا أبعد من ذلك . ولكن ما أتى فيها كان تهذيباً وتنسيقا لما أتى به سيبويه .

ولعل من أفضل ماجاء في هذه الكتب عن هذه المسألة هو ماأورده محمد محيي الدين عبد الحميد في خاتمة كتابه المسمى « منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل » . فقد أعد ملحقا لهذا الكتاب بعنوان « تكملة في تعريف الأفعال » ، تكلم فيه بتفصيل غير مخل عن تصريف المجرد والمزيد من الأفعال العربية .

وما يهمنا من هذا الملحق ، هو ماأورده المؤلف في وجوه الفعل الثلاثي . وقد جمع في هذا الجزء خلاصة ماقاله الأقدمون في أوزان الثلاثي . يقول محمد محيي الدين عبد الحميد :

« قد عرفت أن الماضي الثلاثي يجيء على ثلاثة أوجه ، لأن عينه إما مفتوحة وإما مكسورة ، وإما مضمومة ، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين أو مضمومها ، أو مفتوحها ، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين أو مكسورها ، ولايأتي مضمومها ، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضا ، فهذه ستة أوجه وردت مستعملة بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي ، وبعضها أكثر استعمالا من بعض:

(١) الوجه الأول : فَعَل يَفْعِل – بفتح عين الماضي ، وكسر عين المضارع ... وهو مقيس مطرد في واوى الفاء نحو وَعَد يعِد وَوَصف يصِف .. وفي يائي العين : نحو جَاء يجِيء وفَاء يفِيء وبَاع يبِيع ، وفي يائي اللام : نحو أوىٰ يأوِي وبَرَى يبرِى .. وفي المضعف اللازم نحو تَبَّت يده تَتِبّ ، وَرَثَّ الحبل يرِثّ ، وهو مسموع في غير هذه الأنواع .

(٢) الوجه الثاني : فَعَل يفْعُل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع .. وهو مقيس مطرد في واوى العين : نحو بَاءَ يبُوء . وفي واوى اللام نحو أسا يأسو ، وفي المضعف المتعدى نحو صَبَّ الماء يَصُبُّه ، وفي كل فعل قصد به الدلالة على أن اثنين تفاخرا في أمر فغلب أحدهما الآخر فيه .. إلا أن يكون ذلك الفعل من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كسر عين المضارع .. فتقول : تضاربنا فضربته فأنا أضرُبُه ، وتناصرنا فنصرتُه فأنا انصرُه .

(٣) الوجه الثالث : فَعَل يفْعَل – بفتح عين الماضي والمضارع جميعا ، ولم يجيء هذا الوجه إلا حيث تكون عين الفعل أو لامه حرفا من أحرف الحلق الستة التي هى الهمزة ، والهاء ، والعين والحاء ، والغين والخاء نحو فَتَح يفْتَح ، وبدَأ يبْدَأ ، وبهَتَه يبْهَته ، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العين أو اللام حرفا من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه .

(٤) الوجه الرابع : فَعِل يفْعَل – بكسر عين الماضي وفتح عين المضارع وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجيء عليهما مضارع الفعل الماضي المكسور العين ، لأنه أخف ، وأدل على التصرف ، وأكثر مادة ، وكل فعل ماض سمعته مكسور العين فاعلم أن مضارعه مفتوح العين ، إلا خمسة عشر فعلا من الواوى الفاء ، فإنها وردت مكسورة العين في الماضي والمضارع ...

(٥) الوجه الخامس : فَعِل يفْعِل بكسر عين الماضي والمضارع جميعا وهو شاذ أو نادر ، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلا من المعتل ، وهي : وَرِث ، ووَرِم ، ووَرِع ، ووَمِق ، ووَفِق ، ووَثِق ، ووَرِى المح ، ووَجِد به وَوَعِق عليه ، وَوَرِك ، ووَكِم ، ووَقِه ، ووَهِم ، ووَعِم .

(٦) الوجه السادس : فَعُل يَفْعُل بضم عين الماضي والمضارع جميعا . وقد عرفت أنه لايأتي إلا لازما ، ولايكون إلا دالا على وصف خلقي أى ذى مكث ... ومن أمثلة هذا الوجه : حَسُن يَحْسُن ، كَرُم يكْرُم ... » .

ونجد فيما جاء في شرح محمد محيي الدين عبد الحميد محاولة جادة لإيجاد بعض القواعد التي تضبط بعض الأوزان ، كما في وزن فَعَل : يفْعِل الذي يكون قياسيا في واوى الفاء ، وفي يائي العين ، وفي المضعف اللازم . وفي وزن فَعَل : يفْعُل الذي يكون قياسيا في واوى العين وواوى اللام والمضعف المتعدى وأفعال الغلبة .

ولكن رغم تلك المحاولات الجادة ، فإن المؤلف المذكور لم يستطع أن يأتي بالقاعدة الكاملة . حيث قال في وزن فَعَل : يفعِل ، بعد أن أتى بقواعد القياس : « وهو مسموع في غير هذه الأنواع » . وذلك ينطبق أيضا على وزن فَعَل : يفْعُل .

وقال بشأن قاعدة وزن فَعَل : يفْعَل : (وهى أن تكون عين الفعل أو لامه حرفا من حروف الحلق) : « وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العين أو اللام حرفا من هذه الحروف كان الفعل على هذا الوجه » .(٧)

ويتضح من ذلك أنه لاتوجد قواعد محكمة لأوزان الفعل الثلاثي في العربية في كتب النحو القديمة ولا في كتب النحو الحديثة .

ومما جاء به محمد محيي الدين عبد الحميد أن وزن فَعِل : يفْعِل : هو شاذ أو نادر ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلا من المعتل . ثم ذكر هذه الأفعال . لذلك فإن الباحث لن يعرض لهذا الوزن الشاذ في الدراسة التطبيقية . وسيكتفي بالأوزان الأخرى .

وممن أوجزوا أوزان الفعل الثلاثي المجرد ، كذلك الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه « مختصر الصرف » :

« للثلاثي المجرد ستة أوزان تعرف بتوافق واختلاف حركة العين في الماضي والمضارع وتسمى (أبواب الثلاثي المجرد) وهي :

١ – فَعَل – يفْعُل : بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع – نحو نَصَر ينْصُر ، ويعرف بالباب الأول وبباب نَصَر .

٢ – فَعَل – يفْعِل : بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو ضَرَب يضْرِب ، ويعرف بالباب الثاني وبباب ضَرَب .

٣ – فَعَل – يفْعَل : بفتح العين فيهما نحو : فَتَح : يفْتَح ، ويعرف بالباب الثالث وباب فَتَح . ويشترط فيه أن تكون عينه أو لامه حرفا من جروف الحلق الستة .

٤ – فَعِل – يفْعَل : بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع – نحو : عَلِم – يعْلَم ، ويعرف بالباب الرابع أو باب عَلِم .

٥ – فَعُل – يَفْعُل : بضم العين فيهما نحو كَرُم يَكْرُم ، وحَسُن يَحْسُن ، ويعرف بالباب الخامس وباب كَرُم وباب حَسُن .

٦ – فَعِل – يَفْعِل : بكسر العين فيهما نحو حَسِب : يَحْسِب ويعرف بالباب السادس وباب حَسِب .(٨)

وباستعراض ماجاء في كتب النحو القديمة والحديثة حول أوزان الفعل الثلاثي في العربية ، تبدو الحاجة ملحة إلى نظرية لسانية تحاول وضع القواعد المنضبطة لهذه الأوزان . ويمكن لهذه النظرية أن تفيد من كشوف القدامى المتمثلة في الأبواب المختلفة لأوزان الأفعال . كما يمكن أن تفيد من الكشوف اللسانية الحديثة في وضع قواعد لهذه الأوزان .

٢-٢ المسألة الثانية : افتراض النحويين أن الماضي هو أصل الأفعال في العربية

سواء كان الأصل في الاشتقاق في العربية هو المصدر كما ذهبت إليه المدرسة البصرية ، أو هو الفعل الماضي كما تدعى المدرسة الكوفية . فإن الماضي يبقى هو الأصل في دائرة الأفعال ، والذي يقابل الفرعين المضارع والأمر ، وذلك من وجهة نظر النحاة العرب . يقول الدكتور داود عبده في ذلك :

« يكاد اللغويون العرب ، قدامى ومحدثون ، يجمعون على أن الفعل المضارع مشتق من الفعل الماضي ، ودليل هذا الإجماع حديثهم عن حركة عين الفعل الثلاثي ، حيث يرون أن نوع الحركة في المضارع يتوقف على نوعها في الماضي ، كما يتضح من قول المبرد ، مثلا : « فأما ماكان على (فَعِل) فاللازم في مستقبله (يَفْعَل) . تقول شَرِب : يَشْرَب ، وعَلِم يَعْلَم . وما كان على (فَعُل) فاللازم (يَفْعُل) ، نحو : كَرُم : يَكْرُم ، وظَرُف يَظْرُف . وأما ما كان على (فَعَل) فإنه يجيء على (يَفْعِل) و (يَفْعُل) نحو يَضْرِب ويَقْتُل » .

وقول ابن جني « إن المضارع من (فَعُل) لا يجيء إلا على (يَفْعُل) بضم العين « لأنك إذا صح عندك أن العين المضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا » .

أما عن رأي اللغويين العرب المحدثين في هذه المسألة ، فيقول الدكتور داود عبده : « وما قيل عن اللغويين العرب القدماء ينطبق على اللغويين العرب المحدثين . فليس منهم – فيما أعلم – من قال أن نوع حركة عين الماضي يتوقف على نوع حركة عين المضارع » .[٩]

وسيناقش الباحث موضوع كون الماضي أصلا للمضارع في الدراسة التطبيقية ، ويفترض ألا تكون حقيقة مسلمة بالضرورة .

وباستعراض آراء النحاة ، بدءا بسيبويه ، يتبين أن الماضي هو الذي يتصدر أفعال العربية وكأنه أصلها ، وأن المضارع والأمر مشتقان منه .

يقول سيبويه في تقسيم الفعل « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ، ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذَهَب وسَمِع ومَكَث

وحَمَد ، وأما بناء مالم يقع فإن قولك آمرا : اذْهَبْ واقْتُلْ ، واضْرِب ، ومخبرا : يَقْتُل ويَذْهَب ويَضْرِب ويَقْتُل ويَضْرِب ، وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت ، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنية كثيرة – ستبين إن شاء الله – والأحداث نحو : الضرب والقتل والحمد » .(١٠)

وعليه فإن سيبويه يقسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام :

١ – مامضى : وهو الماضي بالطبع : ذَهَب وسَمِع ومَكَث وحَمَد .

٢ – ما يكون : وهو المستقبل وهو الأمر والمضارع الدال على الاستقبال : اذْهَب – اقْتُل ، يَقْتُل – يَذْهَب – يَضْرِب .

٣ – ما هو كائن : وهو الحاضر المستمر : وهو المضارع الدال على الزمن الحاضر مثل : يَقْتُل ويَذْهَب ويَضْرِب .

ويبدو أن الماضي يتصدر المضارع والأمر عند سيبويه وهو ماسار عليه جميع النحويين من بعده . وذلك أنهم اخذوا هذه المسألة على أنها مسألة مسلمة لاتقبل النقاش . لذلك فقد واجهوا صعوبات جمة في شرح كيفية اشتقاق المضارع ثم الأمر من الماضي . فأتى ذلك في غاية التعقيد .

وإليك القاعدة التي أتى بها النحويون لاشتقاق المضارع من الماضي .

لصياغة الفعل المضارع من الماضي يتبع ما يأتي :

أ – بدؤه بواحد من حروف الزيادة الأربعة التي يجمعها قولنا (نأتى) والمعروفة (بحروف المضارعة) ، فيقال في ذهب : أَذْهَب ونَذْهَب وتَذْهَب ويَذْهَب .

ب – حذف الهمزة المزيدة من بناء (أَفْعَل) فيقال في أَكْرَمَ وأَحْسَن يُكْرِم ويُحْسِن .

جـ – حذف الواو من الماضي المبدوء بها (المثال) فيقال وَرِث وَوَلِى ، يَرِث وَيَلِى .

حركة أوله

١ – يضم حرف المضارعة من الفعل إذا كان ماضيه رباعيا نحو يُدَحْرِج ويُكْرِم ويُقَاتِل ويُقَدّس .

٢ – يفتح حرف المضارعة إذا لم يكن ماضيه رباعيا نحو : يَنْصُر ويَتَعَلَّم ويَتَقَاتَل ويَسْتَغْفِر .

حركة ما قبل آخره

١ – إذا كان ماضيه مبدوءا بالتاء الزائدة فتح ماقبل آخره نحو : يَتَدَحْرَج ويَتَجَلْبَب ويَتَقَدَّم ويَتَقَاتَل .

٢ – إذا كان ماضيه غير مبدوء بالتاء كسر ما قبل آخره نحو : يُدَحْرِج ويُكْرِم ويُقَدِّم ويُقَاتِل ويَسْتَغْفِر .(١١)

أما القاعدة التي أتى بها النحويون لاشتقاق الأمر من الماضي فهي :

١ – يصاغ فعل الأمر المبدوء بهمزة وصل على زنة (أُفْعَل) بفتح عينه – على زنه (أُفْعِل) بكسر عينه نحو : أَكْرَمَ : أَكْرِمْ . وآمَنَ : آمِنْ .

٢ – ومن الفعل الذي يكون ثاني مضارعه ساكنا يصاغ على زنة المضارع بعد حذف حرف المضارعة وإبداله همزة وصل مضمومة إذا أخذ من الثلاثي الذي عين مضارع مضمومة بضمة أصلية لازمة نحو : انْصُرْ واكْتُبْ واشْرُفْ ، وإبداله همزة وصل مكسورة فيما عدا ذلك نحو اسْتَخْرِجْ واسْتَقِمْ وافْتَحْ واضْرِبْ واعْلَمْ .

٣ – ومن الفعل الذي يكون ثاني مضارعه متحركا يصاغ على زنة المضارع بعد حذف حرف المضارعة فيقال في يُزَخْرِف : زَخْرِفْ وفي يُشَارِك : شَارِكْ ، وهكذا .(١٢)

وقد بحث بعض اللغويين العرب في مسألة كون المضارع أصلا للماضي . ولكن بحثهم في هذه المسألة كان منصبا على أزمنة الفعل أكثر من مسألة الاشتقاق نفسها ، بمعنى أن يكون الحال أصلا للماضي ، أو يكون المستقبل متقدم عن الحال والماضي وهكذا .

وقد عقد أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ بابا بعنوان « باب القول في الأفعال أيها أسبق في التقدم) ، وقال : « اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل ، لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير في الحال ثم ماضيا ، فيخبر عنه بالمضي ، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ثم الماضي .(١٣)

ويقول أبو سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ في شرحه على كتاب سيبويه : « فإن سأل سائل فقال : أي الأفعال أقدم في الرتبة ؟ فإن لأصحابه في ذلك قولين أحدهما : أن المستقبل أول الأفعال ، ثم الحال ، ثم الماضي ، وهذا شيء كان يذهب إليه الزجاجي وغيره ، والحجة فيه أن الأفعال المستقبلة تقع بها العدات ، ثم توجد بعد تقدم الميعاد وانتظار الموعود ، فيكون حالا ، ثم يأتي عليه غير زمان وجوده ، فيكون ماضيا .

والقول الثاني : أن الحال هو أول الأفعال ، ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل ، وتاليه الماضي . والحجة في ذلك أن الميعاد بما يستقبل لايصح إلا بما عرف وشوهد ، حتى يتصوره الموعود ، ويكون على ثقة مما وعد ، وإلا فليس وراء العدة معنى يرغب فيه ولايرهب منه ، لأن

القلب لايتعلق منه برغبة ولا رهبة ، ويكون المستقبل أقرب إلى الحال ، من قِبَل أن المستقبل يجوز مصيره إلى الحال الذي هو أول ، والماضي قد بعد ، حتى لايجوز مساواته الحال في شيء من الأزمنة .(١٤)

ويرى الدكتور داود عبده أن أقوال اللغويين العرب والتي أوردنا بعضها والتي تشير إلى أن الحال هو الأصل ، أو أن المستقبل هو الأصل ، لاتعتبر حججا لغوية بل جدلا كلاميا لا علاقة له بالاشتقاق ويقول « ولعل مما يدل على ذلك أنهم ميزوا بين « الحال » و « المستقبل » رغم عدم وجود فرق بينهما من حيث الصيغة اللغوية . وقد بنوا التمييز على أساس الدلالة على زمن وقوع الفعل » .(١٥)

ويتفق الباحث مع الدكتور داود عبده فيما ذهب إليه . حيث إن ماورد عن اللغويين العرب من قولهم بأن الأصل في الأفعال هو الحال أو المستقبل ، لايتصل بالاشتقاق . وإنما يتعلق بأزمنة الفعل فقط ، وهو ما يدل عليه دلالة واضحة قول الزجاجي : « لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق الوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير في الحال ثم ماضيا » .(١٦)

إن عد الماضي أصلا لكل من المضارع والأمر ، واضح في التفكير النحوي العربي بدءا بسيبويه وانتهاء باللغويين المعاصرين . وعليه فقد أصبح ذلك أمرا مسلما لا يقبل النقاش طوال قرون من الزمان . ولعل عدم مناقشة ذلك هو الذي حال دون اكتشاف قاعدة الفعل الثلاثي في العربية كما سيبين الباحث . وبعد استعراض ما أورده علماء العربية في الفعل الثلاثي وأوزانه تتكشف الحقائق التالية :

١ – أن لسيبويه السبق في وضع أوزان الأفعال في العربية ، وهو أول من خطا خطوة نحو إيجاد قواعد لهذه الأوزان . ولكن كل من أتى بعده من اللغويين قد قلده واقتفى أثره ولم يحاول أحد أن يواصل الخطى ليصل إلى المزيد من القواعد التي تضبط هذه الأوزان ، باستثناء بعض المحاولات غير المكتملة .

٢ – بقيت أوزان الفعل الثلاثي في العربية منذ عهد سيبويه وإلى اليوم تعامل على أنها تنتمي إلى مجموعة من الأبواب هي : باب نَصَر وباب ضَرَب وباب فَتَح وباب عَلِم وباب حَسُن وباب حَسِب . دون وضع قاعدة لغوية من أي نوع لضبط هذه الأبواب ، وبيان الأسباب اللغوية التي تجعل فعلا ما ينتمي إلى باب ما .

٣ – كان لسيبويه السبق في الإشارة إلى أن الماضي هو أصل الأفعال في العربية ، وأن المضارع والأمر مأخوذان منه . وقد تبع جميع النحويين دون استثناء سيبويه في ذلك . وبناء عليه

فقد شرعوا في وضع قواعد أخذ المضارع والأمر من الماضي . فجاءت هذه القواعد غاية في التعقيد .

٤ – لاشيء يمنع من الناحية النظرية ألا يكون الماضي هو أصل الأفعال في العربية ، وقد يكون المضارع أو الأمر هو الأصل . وقد يكون التحقيق في هذه المسألة هو مفتاح الوصول إلى قاعدة تضبط أوزان أفعال العربية . فقد ثبت للغويين العرب خلال مئات السنين أن وزن الماضي في حد ذاته ليس كافيا لأن يوصل إلى وزن المضارع ووزن الأمر .

٥ – بناء على ماتقدم تصبح الحاجة ملحة إلى نظرية لسانية تضع كل تلك الحقائق نصب أعينها . ليقوم صاحبها باختبار كل واحد من الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر ، ويحاول أن يقرر أيها هو أصل بقية الأفعال . ثم يحاول بعد ذلك أن يشرح كيف تنتج عنه الأفعال الأخرى . وقد يكون في ذلك حل كامل لإشكال أوزان الأفعال في العربية .

٣ – الهدف من هذه الدراسة وطريقة إجرائها

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو وضع قواعد لسانية لأوزان الفعل الثلاثي في العربية . وذلك لأن الحاجة إلى ذلك ملحة كما تبين في استعراض ماجاء حول هذه المسألة في كتب اللغة القديمة والحديثة .

وحين تبين للباحث أن معظم من كتبوا فيها مقلدون لمن قبلهم ، فتصبح الحاجة ماسة إلى دراسة جديدة تعتمد على الناحية التطبيقية أكثر من أي شيء آخر . لذلك فإن الباحث سيتصدى لمجموعة من الأفعال العربية اختيرت لتكون المادة اللغوية الحديثة .

وطالما أن المناهج التقليدية في الدرس اللغوي لم تمكن من الكشف عن القواعد المنشودة ، فإن ذلك يحتم تجريب مناهج جديدة في الدرس اللغوي ، وهي مناهج علم اللسانيات الحديث Linguistics . وتبقى على الباحث مهمة اختيار المناسب من تلك المناهج ، حيث يجب أن يختار منها ما أثبت فعاليته في تفسير ظاهرة لغوية مشابهة لظاهرة أوزان الأفعال في العربية أو مانجح في اكتشاف قواعد لسانية للغة سامية أخرى .

وذلك باعتبار ارتباط اللغات السامية بعضها مع بعض بروابط لغوية أساسية .

وستفترض الدراسة الحالية أن أوزان الأمر والمضارع مشتقة من الماضي في العربية كما ذكرت كتب اللغة وأوردناه مسبقا . وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق النظريات اللسانية الحديثة على المادة اللغوية المدروسة للخروج بأدلة تدعمها أو تنقضها . وذلك في سبيل الخروج بنظرية تضبط أوزان الفعل الثلاثي في العربية وتعالج الظاهرة اللغوية المراد دراستها .

٤ - تعريف المصطلحات والرموز

٤-١- المصطلحات

- الجذع : Stem

يقصد به في هذه الدراسة هيئة أو شكل الجذر في فعل من الأفعال بعد حذف جميع السوابق Prefixes واللواحق Affixes . ويختلف الجذع عن الجذر في كونه يضم الحركات أو الصوائت Vowels ، ولا يقتصر على الصوامت فقط . Consonants .

فالجذر من المضارع يكتب مثلا هو : ك - ت - ب .

أما الجذع منه فهو (يـ) كْتُب .

لذلك فهو يشترك في الجذع مع الأمر (أ) كْتُب

ولا يشترك في الجذع مع الماضي كَتَب .

ولكنها تشترك جميعا في الجذر ك - ت - ب .[١٧]

- الصوامت : Consonants

والصوامت هي الأصوات التي تنطق دون إعاقة في تجويف الفم . وتنقسم إلى صوائت قصيرة كالكسرة والفتحة والضمة في العربية a , u , i ، وصوائت طويلة كحروف اللين في العربية ، الألف aa ، والواو uu ، والياء ii .[١٨]

علم أصوات المقاطع المتنقلة : Autosegmental Phonology

هو أحد الفروع الحديثة لعلم الأصوات Phonology ، ويقوم على نظرية تقول أن بعض الصفات الصوتية تنتشر Spread ، عن طريق المقاطع المتنقلة autosegmentally ، من مكان إلى مكان داخل كلمة واحدة ، أو من كلمة إلى أخرى . وتستطيع هذه النظرية أن تقدم تفسيرا جديدا لظاهرة كظاهرة التضعيف مثلا .

وفي الدراسة الحالية شرح واف لهذه النظرية عند ماكارثي McCarthy ، وشرح لكيفية تفسير نظام التضعيف في العربية .

المماثلة : Assimilation

يقصد بالمماثلة أي عملية صوتية ينتج عنها مماثلة بين صوتين في الصفات الصوتية .

التغاير : Dissimilation

يقصد بالتغاير أي عملية صوتية ينتج عنها تغاير بين صوتين في الصفات الصوتية .[١٩]

قاعدة الانعكاس : Mirror Image Rule

يدل اسم هذه القاعدة على معناها ، ففي هذه القاعدة الصوتية تكون البيئة اللغوية لها Linguistic Invironment صحيحة ، إذا قرئت من اليمين إلى اليسار أو من اليسار إلى اليمين .

وفي هذه الدراسة مثال أوضح على هذه القاعدة من العربية .[٢٠]

٤-٢- الرموز

Alpha Variable : α

يستعمل هذا الحرف اليوناني للدلالة على القيم المختلفة للصفات الصوتية في صوت ما . فحين نضيف هذا الرمز إلى صفة [مرتفع] مثلا ، لتصبح [α مرتفع] في قاعدة صوتية ما ، فمعنى ذلك أن القاعدة تنطبق على هذا الصوت سواءً كان [+ مرتفع] أو [− مرتفع] أي [+ منخفض] .[٢١]

ض = ماضي ، ع = مضارع ، ر = أمر

م = صامت ، ء = صائت ، ج = جذع

أ = فتحة ، ي = كسرة ، و = ضمة

س = سابقة ، (------) = انتشار مقطعي متنقل

٥ - الدراسات اللسانية الحديثة ، وطريقة إجراء الدراسة التطبيقية .

في هذا الجزء ، سيعرض الباحث بعض الدراسات اللسانية الحديثة التي كانت لها نتائج مهمة فيما يتعلق بالتركيب الصرفي في اللغات السامية . كما سيوضح في هذا الجزء كيفية الاستفادة من مناهج هذه الدراسات في وضع طريقة البحث التي سيستعملها في دراسته التطبيقية .

حيث سيبدأ الباحث الدراسة التطبيقية باتباع تحليل المقاطع المتنقلة : Auto-Segmental analysis .

والباحث في استعماله لهذا النوع من التحليل يقتفي أثر العالم اللغوي الأميركي ماكارثي McCarthy الذي درس الصرف العربي بنفس الطريقة . وجاء بنظرية مستقلة في ذلك .

وإذا لم يمكن حل الأشكال حلا كاملا باتباع ذلك ، فسيلجأ الباحث إلى التحليل الخطي للمقاطع : Linear Segmental analysis . ويقتفي في ذلك أثر العالم اللغوي الأميركي ب.ليف B.Lev . والذي درس الصرف العبري بهذه الطريقة . وجاء بنظرية مستقلة في ذلك .

واتباع أي من النظريتين قد يصل بالباحث إلى الهدف المنشود من الدراسة وهو اكتشاف النظام الذي يحكم أوزان الفعل الثلاثي في العربية . إذ استطاع كل من العالمين الأميركيين تقديم تفسيرات صرفية موفقة بتقديم النظريتين المذكورتين في كل من العربية والعبرية .

كما سيستعرض الباحث دراسة الدكتور داود عبده الموسومة « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر » والتي حاول فيها أن يثبت أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس .

٥-١- استعراض لنظريتي ماكارثي MaCarthy و ب.ليف B.Lev

درس الكثيرون من علماء اللسان الغربيين الجذر المكون من مجموعة من الصوامت Consonants في اللغات السامية ، كما درسوا تشكيل الصوائت القصيرة والطويلة فيها Vocalic patterns . ولكن أحدا من هؤلاء العلماء لم يستطع أن يوضح بالتفصيل عملية التنسيق بين الصوائت والصوامت ، وكيف تتداخل وتتشابك بعضها مع بعض : Interdigitation or Intercalation .

وبرز السؤال التالي : هل يحكم نظام ما تتداخل الصوائت مع الصوامت في الجذر الثلاثي ؟ وإن كان هناك نظام ما ، فما هو ذلك النظام ؟ وإن لم يكن هناك نظام فعلامَ تقوم عملية التداخل هذه ؟

ولقد استبعد معظم دارسي اللغات السامية مثل هذا السؤال . ولعل دراسة ماكارثي McCarthy في سنة ١٩٨١ ، ومن قبلها دراسة ب.ليف B.Lev في سنة ١٩٧٨ ، كانتا الدراستين الوحيدتين اللتين ناقشتا السؤال السابق . فقد طور كل من الباحثين نظرية مختلفة للإجابة عنه . فاتبع ماكارثي تحليل المقاطع المتنقلة : auto-Segmental analysis ، واتبع ب.ليف B.Lev التحليل الخطي للمقاطع : Linear Segmental analysis وقامت دراسة ماكارثي على العربية بينما قامت دراسة ب.ليف على العبرية .

٥-٢- نظرية ماكارثي في الصرف العربي

قدم ماكارثي نظرية جديدة في الصرف غير الالصاقي : nonconcatinative morphology . وقد اسمى هذه النظرية النظرية العروضية : Prosodic theory . وذلك لأنه يعتمد فيها على علم أصوات المقاطع المتنقلة : auto-segmental phonology .

وتقوم نظرية ماكارثي على تحليل أوزان الأفعال العربية واشتقاقاتها وتصاريفها المختلفة .

وفي مناقشة لأوزان الأفعال في العربية ، أكد ماكارثي على أن بعض تصاريف الأفعال في العربية لها علاقة صرفية بعضها ببعض : مثل كَتَب ، وكَتَّب . ويقول ماكارثي إن الأفعال العربية التي تنتمي إلى جذر واحد سواء كان ثلاثيا أو رباعيا مثل ك – ت – ب ، تخضع لحقل دلالي واحد كالكتابة مثلا . ثم تأتي التصاريف المختلف من هذا الجذر عن طريق التغيير فيه مع إبقاء الجذع الأساسي ثلاثيا أو رباعيا : أو مايسمى : Stem . وهذا الاكتشاف ليس جديدا ، بل يقوم عليه علم الصرف العربي بأسره .

ولكن ماكارثي يتحدث بعد ذلك عن الطريقة التي تقدم فيها الوحدات الصرفية في العربية morphemes . فهو يعرف الوحدة الصرفية العربية بأنها خيط واحد من مجموعة من الخيوط التي تتصل بطريقة المقاطع المتنقلة مكونة الجذع الذي يرمز إليه بـ U .

ويقسم نظام تصريف الأفعال في العربية إلى خمس عشرة درجة . ويحاول أن يبين طريقة التصريف لكل واحدة من تلك الدرجات . ويفترض أن أى قاعدة تحكم تصريف الفعل من مصدره يمكن أن تهمل أي شيء سوى الجذع الذي يمثل الجذر . إذ يعتقد أن الجذر لابد من أن يبقى دائما قائما في أي تصريف لأي فعل عربي ، ويأتي بشواهد عربية لدعم اعتقاده ذلك .

ويوضح ماكارثي أن هناك مجموعة من القواعد التي تحكم توزيع الصوامت داخل الجذر . ومن ذلك أنه لايوجد جذر عربي على الإطلاق يضم العين والحاء معا . كما يوضح أن هناك نظاما لحنيا موسيقيا لتوزيع الصوائت بين صوامت الجذر Melody . وهو نظام محكم كذلك ، حيث لايبدأ لحن الحركات بـ i الكسرة .

وفي استعراضه لنظام الأفعال العربية يبين أن درجات التصريف المختلفة تحكم الجذر صرفيا ودلاليا ، حيث إن الجذر يقدم الدلالة العامة ، وتقدم درجة التصريف التعديل في هذه الدلالة العامة لتحولها إلى الدلالة الخاصة .

ويدرج ماكارثي قائمة بجميع أوزان الأفعال العربية ، مقسمة إلى قسمين : الماضي والمضارع . وتجدر الإشارة إلى أنه في إدراجه لأوزان المضارع يغفل أحرف المضارعة ، فهي ليست جزءا من الوزن عنده ، بينما هي كذلك عند النحويين العرب . والسبب في ذلك أنه يهتم بالتعديلات التي تطرأ على الجذر فقط في المضارع ، وهي التعديلات التي تضيف الدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة . بينما لاتقدم أحرف المضارعة شيئا سوى بيان جنس وعدد الفاعل . وعليه فإنه يدرج وزن كَتَب – يَكْتُب كما يلي :

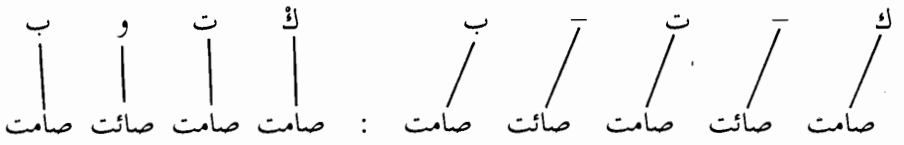

كما أنه يغفل حركات الإعراب والبناء التي تظهر في آخر الفعل ، وذلك لأنها ليست موضوع دراسته .

وتسهيلا لهذا التقسيم فسنرمز للصامت بـ (م) وللصائت بـ (ء) ، فيصبح الوزن كالتالي :

ك ـ ت ـ ب كْ تُ ب

م ء م ء م م م ء م

كما سأرمز للجذع هنا بـ ج وهو ما رمز إليه ماكارثي بـ U . ويفسر ماكارثي وزن الماضي ذى الجذر الثلاثي بأنه يتكون من تضافر الصوامت الثلاثة من الشمال إلى اليمين وتوزيعها في الفراغات أو الأمكنة المحددة لها في (قالب) الوزن دون أي خروج عنه على الإطلاق . مثال : الفعل قَسَم :

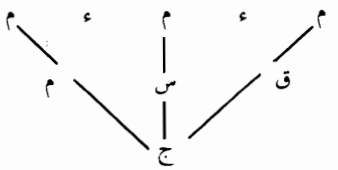

ثم يحاول أن يفسر أحرف الزيادة في المزيد ، ويقول إنها تأتي من مرحلة اشتقاق ثانية تتلو مرحلة اشتقاق الثلاث المجرد وتبدو الصورة كما يلي في الفعل (تَقَسَّم)

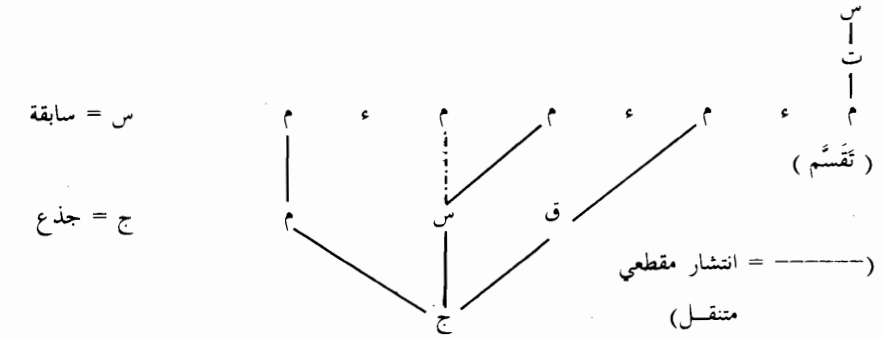

ويشير ماكارثي في هذا المثال إلى انتشار الصوامت من اليسار إلى اليمين ، وحين نترجم ذلك إلى العربية يصبح هذا الانتشار من اليمين إلى اليسار ، ويبدو ذلك في السين في قَسَم التي تنتشر إلى صامتين من اليمين إلى اليسار في تَقَسَّم : ت – ق – س س – م .

ويقول ماكارثي إن انتشار الصوامت هذا (من اليمين إلى اليسار) يعمل مع المضعف كذلك مثل حلّ – مدّ – شدّ وغيرها . وفي المضعف يفسر انتشار الصوامت من اليمين إلى اليسار عدم وجود أفعال في العربية مثل : سَسَّم ، مع وجود أفعال مثل سمَّمَ .

أما بالنسبة لنظام الصوائت في الأفعال ، فيفترض ماكارثي وجود مجموعة من الأوزان الموسيقية أو (الألحان) لهذه الحركات .

وفي كلامه عن الوزن الأول من الأوزان الخمسة عشر التي استعملها لأفعال العربية ، تعرض ماكارثي لمشكلة أوزان الثلاثي وهي التي نحن بصددها .

ولكنه لم يحل هذه المشكلة وقال إن الحركة الأولى في المقطع الأول من المضارع ، لايمكن وضع قاعدة لها . إذ لم يستطع أن يجد علاقة بينها وبين حركة الماضي .

فقد تكون فتحةً في الماضي تتحول إلى فتحة أو تتغير إلى كسرة أو ضمة في المضارع كما في الأفعال الآتية :
كَتَب : (يَـ) كْتُب سَرَق : (يَـ) سْرِق قَطَع : (يَـ) قْطَع فوزن فَعَل نفسه يتحول إلى أوزان يَفْعُل – ويَفْعِل ويَفْعَل في الأفعال المختلفة .[٢٢]

ولم يخصص ماكارثي بابا مستقلا للحديث عن هذه المسألة بل تكلم عنها عرضا كما أسفلنا ، ولم يحاول أن يجد تفسيرا عن طريق تحليل المقاطع المتنقلة . لذلك سيحاول الباحث أن يفرد جزءا من تحليله لأوزان الفعل الثلاثي ، لتجريب طريقة تحليل المقاطع المتنقلة ، والتي تم شرحها في هذا الجزء من البحث ، كمحاولة لمعرفة ما إذا كانت هذه الطريقة قادرة على كشف النظام الذي يحكم هذه الأوزان . وإن أخفقت هذه الطريقة كليا أو جزئيا ، فسيجرب الباحث طريقة التحليل الخطي للمقاطع : Linear Segmental analysis .

٥-٣- نظرية ب.ليف عن نظام الصرف في الساميات

وبينما كان تحليل ماكارثي تحليلا للمقاطع المتنقلة ، كان تحليل ب.ليف للأفعال السامية تحليلا خطيا للمقاطع . وهي الطريقة اللسانية التقليدية . وكانت دراسة ب.ليف قائمة على العبرية ،

مع إشارة عابرة إلى العربية . ولم تتضمن فكرة تضافر الصوامت وانتشارها التي أتى بها ماكارثي . فعلى سبيل المثال كان تحليل ب.ليف لكلمة كاهيفيت العبرية والتي تعني (التهاب الكبد) كما يلي :

جذر + لاحقة = ك هـ ف + آ – اي – ايت

تحولت بعد تنقيل الحركات إلى آ + ك هـ ف + اي – ايت

ثم قلبت إلى : كاهيفت + ايت

يقول ب.ليف بشأن نظرية ماكارثي : « إنها لاتقول شيئا عن كيفية توزيع الحركات ، لذلك فهى لاتشرح النظام الداخلي للحركات (في الأفعال العربية) » .[٢٣]

ويعتقد ب.ليف أن نظرية ماكارثي لاتستطيع أن تحدد كيف توضع الحركات في الأفعال السامية ، وذلك يشكل ثغرة كبيرة فيها ، حيث لاتستطيع هذه النظرية أن تشرح تغاير الحركات بين الماضي والمضارع كما أسلفنا ومثلنا بأوزان المضارع من الماضي الثلاثي .

ويدعى ب.ليف أن نظريته يمكن أن تفسر كثيرا من ظواهر وضع الحركات في الأفعال . حيث تركز نظريته على كيفية توزيع تلك الحركات دون الإدعاء بأنها تنتشر انتشارا سواء من اليمين إلى اليسار أو من اليسار إلى اليمين . ويشرح ب.ليف عملية تغاير الحركات بين الماضي والمضارع مثلا بأنها لاتقوم على تغييرات فونولوجية ، بل تقوم على شروط خاصة تتعلق بالتصاريف التي تضم أشكالا مختلفة من هذه الحركات .

ويضرب مثالا على ذلك من العبرية ، حيث إن تغاير الحركات يحتم أن أشكال الأوزان في الأفعال يجب أن تكون : م ء م م + ل أو س + م م ء م ، ولايمكن أن تكون م م ء م + ل ولا س + م ء م م (حيث س = سابقة و ل = لاحقة) ومع أن نظرية ب.ليف قد قامت على العبرية فقط . إلا أن نظام تغاير الحركات يمكن أن ينطبق على العربية كذلك . وفيما لو أخفقت نظرية ماكارثي ، سوف يلجأ الباحث إلى نظرية ب.ليف لأنها تمكن من تفسير تغاير الحركات بين المضارع والماضي . وقد يلجأ الباحث إلى التوفيق بين النظريتين للتوصل إلى الحل الذي ينشده .

٥-٤- دراسة الدكتور داود عبده عن الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر

يتناول الدكتور داود عبده في بحثه « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر » علاقة الفعل الماضي الاشتقاقية بالمضارع . يعرض أولا الرأي السائد بين اللغويين العرب ، وهو أن الفعل المضارع مشتق من الماضي ، ثم يبين وجه الضعف في وضع قواعد لاشتقاق المضارع من الماضي مشيرا إلى أن

حركة عين الماضي لاتدل دائما على حركة عين المضارع . ويخلص إلى أن الماضي مشتق من المضارع ويذكر الأسباب الذي تؤيد ذلك . إذ يشير الدكتور داود عبده إلى أدلة يمكن الاستناد إليها كأدلة على أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس وهذه الأدلة هي :

١ – إن الفعل الماضي يمكن اشتقاقه من المضارع بقواعد عامة ، وأن العكس غير ممكن .

٢ – الدليل الثاني مستمد من المشتقات الأخرى ، فعندما نستعرض المشتقات الأخرى ، نجد أنه ليس هناك صيغة يمكن اشتقاقها من الماضي إلا أمكن اشتقاقها أيضا من المضارع بقاعدة مماثلة أو أسهل ، كما نجد أن هناك صيغا يمكن اشتقاقها بقواعد عامة من المضارع ولايمكن اشتقاقها إطلاقا من الماضي .

٣ – الدليل الثالث دليل صوتي . حيث لايسمح النظام الصوتي العربي بالبدء بصحيحين متواليين « البدء بساكن » . وهذه المخالفة تحدث في فعل الأمر والمصدر والفعل الماضي ، ولا تحدث في المضارع وعليه ، فيمكن افتراض أن الأصل في الكلمة العربية أن لاتخالف النظام الصوتي للعربية ، وهو دليل على أن الماضي والمصدر مشتقان من المضارع .

ويرى الدكتور داود عبده « أن صيغة المضارع هى الأصل في اللغات السامية الغربية » وينتهي في بحثه « إلى أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس ... وأن فعل الأمر واسم المكان واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة كذلك من المضارع .. وأن صيغة المضارع هى أصل المشتقات جميعا » .[٢٤]

ولكن الدكتور داود عبده لايقدم نظرية شاملة لأوزان الفعل العربية تجعل هذه الأوزان مقعدة ، وتغني عن العودة إلى القوائم والمعاجم . ويقتصر بحث الدكتور عبده على محاولة إثبات أن المضارع هو أصل الاشتقاق في العربية بينما ترمى الدراسة الحالية إلى إيجاد نظرية تقعد أوزان الفعل الثلاثي في العربية ، وتغني من يريد أن يعرف وزن فعل ما عن أن يعود إلى القوائم والمعاجم .

٦ – الدراسة التطبيقية

إن الفرضية التي تقوم عليها الدراسة التطبيقية هي : أن وزن المضارع في العربية مأخوذ من وزن الماضي .

وتقضي هذه الفرضية بوجود علاقة أصل وفرع بين الماضي والمضارع ، مع أن ذلك لاينبغي أن يكون حقيقة علمية بالضرورة . فإذا افترضنا أن هنالك علاقة أصل وفرع بين الماضي والمضارع فلماذا يجب أن يكون المضارع مأخوذا من الماضي وليس العكس ؟ .

وفيما يلي فحص للفرضية المذكورة :

من الحقائق اللغوية المسلمة أن الفرع يحتوي الأصل وزيادة ، وليس الأصل هو الذي يحتوي الفرع وزيادة .

ويبدو أن الماضي هو الذي لايحتوي زيادة في العربية ، بينما يحتوي المضارع على الزيادة وهى أحرف المضارعة المعروفة : الهمزة والتاء والنون والياء .

واعتمادا على هذه المقدمة ، يمكننا أن نفترض جدلا أن المضارع مأخوذ من الماضي ونبدأ في تحليلنا .

بالنظر إلى الفعل الثلاثي في العربية ، نجد أنه يضم الصيغ التالية من الماضي والمضارع :

	ماض (ض)	مضارع (ع)
صيغة (١)	م أ م أ م : (فَعَل)	م م أ م : (يَـ) فْعَل
		م م ي م : (يَـ) فْعِل
		م م و م : (يَـ) فْعُل
صيغة (٢)	م أ م و م : (فَعُل)	م م و م : (يَـ) فْعُل
صيغة (٣)	م أ م ي م : (فَعِل)	م م أ م : (يـ) فْعَل[٢٥]

(م = صامت ، أ = فتحة ، و = ضمة ى = كسرة .)

وبما أن الفتحة هي أول حركة في جميع صيغ الماضي ، فسنرمز لكل صيغة بالحركة الثانية فيها لتصبح :

صيغة (١) = صيغة أ

صيغة (٢) = صيغة و

صيغة (٣) = صيغة ي

كما نرى في الصيغتين و ، ي ، يمكن أن نضع قاعدة للحركة الثانية في الماضي (ض) والمضارع (ع) .

الصيغة و : ض و ع و
الصيغة ى : ض ي ع أ

أمثلة :

الصيغة و : ض : عَظُـم ع : (يَـ) عْظُـم
الصيغة ي : ض : رَكِب ع : (يَـ) رْكَب[٢٦]

وطالما أن القاعدة مطردة في الصيغتين و ، ي ، فنبقى مع الصيغة أ ، والتي تضم الصيغ الفرعية الآتية :

صيغة (أ ١) ض أ ع أ
صيغة (أ ٢) ض أ ع ي
صيغة (أ ٣) ض أ ع و

أمثلة :

ض : قَطَع ع : (يَـ) قْطَع
ض : جَلَس ع : (يَـ) جْلِس
ض : كَتَب ع : (يَـ) كْتُب[٢٧]

فيظهر أن حركة المضارع ليست مطردة ، فكيف سنفسر ذلك ؟

٦-١- حل بطريقة المقاطع المتنقلة

يمكن تفسير هذه الظاهرة بطريقة تحليل المقاطع المتنقلة كما فعل مكارثي ، إذا أمكن إثبات أن هناك نوعا من الانتشار لصوائت الماضي إلى أمكنة الصوائت في المضارع . وبتجريب ذلك نرى أن ذلك صحيح بالنسبة للصيغة و ، والصيغة أ ١ . والآتي هو تحليل المقاطع المتنقلة لهاتين الصيغتين :

(صيغة أ ١)

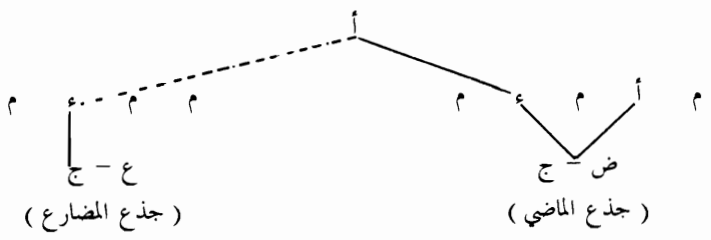

(صيغة و)

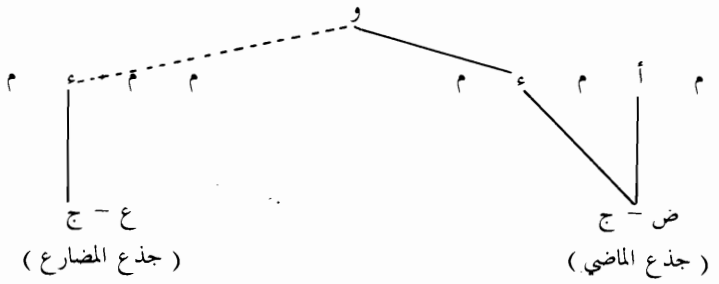

ء = صائت

ما يعنيه هذان التحليلان أن الصائت الثاني في جذع الماضي :

في صيغة أ ١ ، (و) في صيغة و ينتقل مقطعيا إلى مكان الصائت (ء) في جذع المضارع ، وبذلك يصبح جذع المضارع من أ ١ = (يَـ) فْعَل ، ومن و = (يَـ) فْعُل .

ونستطيع أن نقول في هاتين الصيغتين إن الحركة نفسها تنتشر ، عن طريق الانتقال من الماضي إلى المضارع .

وليس ذلك ما يحدث في الصيغ الباقية ، حيث نواجه تغايرا واضحا في الصائت الثاني بين الماضي (ض) والمضارع (ع) .

حيث يتحول هذا الصائت من الفتحة إلى الكسرة في الصيغة أ ٢ فتقول : فَعَل : (يَـ) فْعِل ، وفي الفتحة إلى الضمة في الصيغة أ ٣ فتقول : فَعَل : (يَـ) فْعُل ، ومن الكسرة إلى الفتحة في الصيغة ي فتقول : فَعِل : (يَـ) فْعَل .

وذلك يعطينا دليلا واضحا على أن هذا الإشكال لايمكن حله حلا كاملا بطريقة تحليل المقاطع المتنقلة عند ماكارثي .

وذلك لوجود نوع من التغاير بين الحركات في الماضي والمضارع . لذلك فسنلجأ إلى حل مقطعي خطي .

٦-٢- حل مقطعي خطي

ننتقل الآن إلى حل مقطعي خطي لهذا الإشكال يقوم على أن هناك نوعا من التغاير في الماضي والمضارع Vowel dissimilation .

ويمكننا أن نأتي بالقاعدة الآتية لاشتقاق المضارع (ع) من الماضي (ض) . في كل من الصيغتين (أ ٢) و (ي) ، حيث تتغير الفتحة في الأولى إلى كسرة ، وتتغير الكسرة في الثانية إلى فتحة .

قاعدة اشتقاق ع من ض

$$\begin{bmatrix} + \text{مقطعي} \\ \gamma \text{ مرتفع} \\ [+ \text{ض}] \end{bmatrix} \quad \text{في (أ ٢) و (ي)} \quad \begin{bmatrix} - \gamma \text{ مرتفع} \\ [+ \text{ع}] \end{bmatrix}$$

(γ = + أو −)

تسمح هذه القاعدة باشتقاق م م ي م من م أ م أ م
كما تسمح باشتقاق م م أ م من م أ م ي م . أي باشتقاق (يـ) فْعِل من فَعَل . مثل : جَلَس : يجْلِس : واشتقاق (يـ) فَعُل من فَعِل . مثل رَكِب : يَرْكَب .

ولكن هذه القاعدة لاتسمح باشتقاق م م و م من م أ م و م و لا م م أ م من م أ م أ م .
أى لا تسمح باشتقاق (يـ) فْعُل من فَعُل مثل : حَسُن : يَحْسُن .
ولا تسمح باشتقاق (يَـ) فْعَل من فَعَل . مثل : رَفَع : يَرْفَع .

ويظهر مما تقدم أن لدينا حالات من (المماثلة) في الصوائت Vowel assimilation ، وحالات من (التغاير) في الصوائت Vowel dissimilation . حيث قد يشترك المضارع والماضي في الصائت الثاني في بعض الصيغ وقد ينقلب هذا الصائت إلى آخر في صيغ أخرى .[٢٨]

وذلك يقود إلى نتيجة صرفية هي أن المضارع ليس مأخوذا بالضرورة من الماضي . وإن كنا نحس بنوع من (العلاقة الوجية) بين الفعلين يحكمها نظام صرفي معقد خفي وبمعنى آخر فإن لكل صيغة في كل فعل صيغة أخرى تصحبها من الفعل الآخر دون أن تكون هناك علاقة أصل وفرع بينهما . وذلك ينقض الفرضية التي تقول : (أن وزن المضارع في العربية مأخوذ من وزن الماضي .) ونلاحظ أن لدينا الأزواج التالية من الصيغ :

	ض				ع			
صيغة أ ١	م	أ	م	أ م	م	م	أ	م
صيغة أ ٢	م	أ	م	أ م	م	م	ي	م
صيغة أ ٣	م	أ	م	أ م	م	م	و	م
صيغة و	م	أ	م	و م	م	م	و	م
صيغة ي	م	أ	م	ي م	م	م	أ	م

ونرى أن هناك قاعدة تحكم صيغة و ، وصيغة ي . أما صيغة أ فلا تحكمها قاعدة معينة ، أو ظاهرة على الأقل .

وإيجاد قاعدة دقيقة للصيغة أ ، يبدو مستحيلا باستعمال المادة اللغوية وطريقتي التحليل ، التي استعملناها حتى الآن . إذ ثبت أن تحليل المقاطع المتنقلة والتحليل الخطي للمقاطع قد أخفقا على السواء في إيجاد تلك القاعدة . مما يحتم البحث عن مادة لغوية إضافية قد تساعد على ذلك . وبعد إيجاد تلك المادة سيحاول الباحث أن يسخر الطريقتين المذكورتين مرة أخرى آملا في الوصول إلى الحل المنشود .

٦-٣- صيغة الأمر في العربية كمصدر لمادة لغوية إضافية

إن الأمر صيغة مهمة جدا في العربية . ومما يثير الدهشة فعلا أن ماكارثي لم يعرض للأمر في دراسته . مع أنه صيغة معروفة جدا ومستعملة كثيرا من قبل المتكلمين بالعربية .

إن المضارع والأمر في العربية يشتركان في الجذع فلا يختلف تركيب الجذع في المضارع عنه في الأمر : ولا يفرق بينهما إلا أحرف المضارعة وزيادة الأمر في بعض الأفعال . وحذف أحرف العلة في المعتل . لذلك فلايمكن أن نجد في العربية وزنا مثل :

مضارع (ع)	أمر (ر)
(يـ) فْعِل	(إ) فْعَل
(يـ) فْعَل	(إ) فْعِل

بل يجب أن تتطابق هيئة الجذع في كل من المضارع والأمر في الأفعال العربية .

وفي بعض الأفعال العربية كما هو معروف ، يتكون الأمر من الجذع مجردا ، كما في الرباعي دَحْرَج مثلا :

(ع)	(ر)
(يُ) دَحْرِج	(–) دَحْـرِج

وتطابق هيئتي الجذع في هذا المثال واضح للغاية .

والسابقة التي تأتي في بداية الأمر من الثلاثي لاتدل على الشخص إذ إن الشخص هو المخاطب في مختلف أجناسه وأعداده في جميع الأحوال . ولكن هذه السابقة تدل على صيغ الأفعال المختلفة التي تحدثنا عنها .

والسابقة هي عبارة عن همزة متحركة بالضمة أو بالكسرة . وتستعمل الهمزة المضمومة مع صيغة أ ٣ ، والهمزة المكسورة مع الصيغتين أ ١ ، أ ٢ والصيغة ي .

أما الصيغة و فليس لها أمر ، على الرأي الغالب ، فلا تقول : أُعْظُم بل : كُنْ عَظِيماً .
وعليه تصبح قاعدة سابقة الأمر في الثلاث كالآتي :

الصيغة	السابقة
أ ٣	أ + و
أ ١	أ + ي
أ ٢	
ي	

و = ضمة
ي = كسرة

وندع الآن الحديث عن سابقة الأمر ، ونركز على جذعه ، الذي هو نفس جذع المضارع كما رأينا . فبناءً على ذلك تصبح علاقة الأصل والفرع بين المضارع والأمر ممكنة جدا .

ويبدو أن الأصل الذي لايحوي زيادة عن الفرع هو الأمر حيث لايميز الأمر (في حد ذاته) بين الأشخاص ، كما أنه يرد في بعض أحواله مجردا من الزيادة تماما كما رأينا في الرباعي . بينما لايأتي المضارع دون زيادة ، إذ إن أحرف المضارعة لازمة له .

وعليه فيمكن أن نقول بأن المضارع مأخوذ من الأمر ، وتلك فرضية قوية وليست كالفرضية السابقة التي تقول أن المضارع مأخوذ من الماضي . وذلك اعتمادا على القاعدة التي تقول إن الفرع يحوي الأصل وزيادة . وهو مايمكن أن نتلمسه بسهولة في العلاقة بين المضارع والأمر .

ونبدأ من جديد في البحث عن حل للمشكلة التي نحن بصددها وهي إيجاد قاعدة لأوزان الفعل الثلاثي في العربية . والبداية الآن مختلفة عن البدايات السابقة ، حيث إن لدينا حالة تطابق واضحة بين جذع الأمر وجذع المضارع .

٦-٤- عودة إلى تحليل المقاطع المتنقلة

باعتبار بنية الجذع في الأمر هي البنية التحتية **Underlying form** لبنية الجذع في المضارع ، نستطيع أن نقول إن الحركة أو الصائت في هذه البنية تنتشر عن طريق المقطع المتنقل من الأمر إلى المضارع . وتصبح قاعدة المقطع المتنقل **Auto-segmental rule** كالآتي :

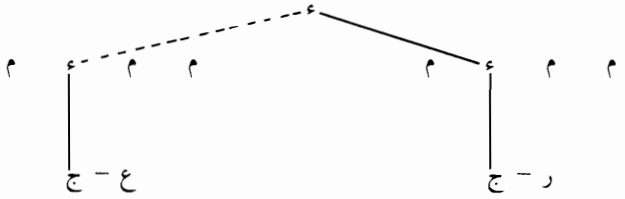

(ء = صائت) (ر ج = جذع الأمر) (ع ج = جذع المضارع) (—— = انتشار مقطعي متنقل)

وعلى افتراض أن بنية الجذع في الأمر هي البنية التحتية وأنها في المضارع تعتبر البنية السطحية . فيمكننا افتراض أن صيغة الأمر هي الصيغة الأولى التي يكتسبها الناطقون بالعربية . وبعد أن يكتسبوا هذه الصيغة يربطونها أو يأخذون منها الصيغ الأخرى وهي المضارع والماضي كما سنشرح .

رأينا قبل قليل أنه لاتوجد صيغة أمر من الصيغة و في الرأي الغالب . ومعنى ذلك أن الأمر م م و م هو للصيغة أ ٣ . أي أن الأمر (أُ) فْعُل هو للصيغة فَعَل : (يَـ) فْعُل . وصيغة الأمر م م ي م هي للصيغة أ ٢ . أي أن الأمر (إ) فْعِل هو للصيغة فَعَل : (يَـ) فْعِل . على اعتبار أن فَعِل : (يَـ) فْعِل : شاذ لاحكم له . وذلك يجعل أ ٢ الصيغة الوحيدة التي تحوي كسرة في مضارعها . لذلك فلا يمكن لها أن تلتبس مع صيغة أخرى .

لذلك فلم يتبق لدينا الآن سوى الأمر المرتبط بالصيغة م م أ م التي يمكن أن تكون صيغة أ ١ أو صيغة ي . أي وزن يـ (فْعَل) الذي قد يكون من : فَعَل : (يَـ) فْعَل ، أو فَعِل : (يَـ) فْعَل .

وهاتان الصيغتان تتفقان في تركيب جذع المضارع كما نرى . لذلك سنفترض أن إحداهما مأخوذة أو ناتجة عن الأخرى . ونفترض أن إحداهما تمثل البنية التحتية : (Underlying form) والأخرى تمثل البنية السطحية : (Surface form) .

وكما هو معروف سينتاكتيكياً فإن البنية السطحية هي التي تظهر في بيئة لغوية معينة . بينما تظهر البنية التحتية في أي بنية لغوية كانت .

ولننظر أولا إلى الصيغة ي ، باستعمال بعض الأفعال من المادة اللغوية التي درسناها ، والتي توجد في القوائم التي في ملاحق البحث .

في الصيغة ي نجد الأمثلة الآتية :

ض	ع
شَرِب	يَـ (شْرَب)
خَسِر	يَـ (خْسَر)
سَخِط	يَـ (سْخَط)

في هذه الأمثلة أو أي أمثلة أخرى ، يبدو أن صائت أو حركة المضارع ، يمكن أن تظهر في أي بيئة لغوية ، دون أن تحدد نفسها بيئية صوتية أو دلالية أو صرفية معينة .

ولننظر الآن إلى الصيغة أ ١ ، حيث نرى الأمثلة الآتية :

ض	ع
قَطَع	(يَـ) قْطَع
زَرَع	(يَـ) زْرَع
فَعَل	(يَـ) فْعَل
سَأَل	(يَـ) سْأَل
شَرَح	(يَـ) شْرَح
طَحَن	(يَـ) طْحَن

يبدو من هذه الأمثلة أن فتحة الماضي الثانية تأتي قبل أو بعد صامت منخفض (+ منخفض) . ويدل ذلك دلالة واضحة على أن هذه الفتحة منقلبة عن كسره ، وأنها تخفض قبل أو بعد صامت منخفض . والصوامت المنخفضة هي الحاء والعين والهمزة والهاء .

ونستطيع أن نرسم هذه القاعدة بسهولة على هيئة قاعدة انعكاس :

Mirror image rule

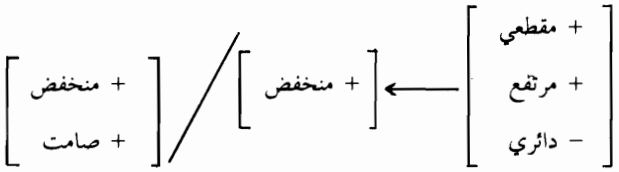

وترجمة هذه القاعدة أن كسرة الماضي الثلاثي وهي صائت مقطعي مرتفع غير دائري تتحول إلى فتحة ، أي تتغير صفة الارتفاع فيها إلى صفة الانخفاض ، وذلك قبل أو بعد أي صامت منخفض .

وتبدو هذه القاعدة قاعدة طبيعية للغاية ، إذ تقتضي خفض صائت مرتفع في بيئة (قبل أو بعد) صامت منخفض .

كما تشكل هذه القاعدة دليلا واضحاً على أن صيغة أ ١ هي بنية سطحية لصيغة ي التي هي البنية العميقة ، إذ تتحول الكسرة i إلى فتحة a في بيئة معينة .

وهناك دليل آخر على أن البنية العميقة لصيغة أ ١ هي صيغة ي . ويأتي هذا الدليل من شواذ تلك القاعدة .

فمع أن معظم الأفعال في العربية تتبع قاعدة صورة المرآة التي وصفناها حيث تتحول الكسرة إلى فتحة قبل وبعد صامت منخفض ، إلا أن بعض الأفعال في العربية لاتخضع لهذه القاعدة . ومن أمثلة هذه الأفعال .

ض	ع
فَـرِح	(يَـ) فْـرَح
سَـعِـد	(يَـ) سْـعَد
سَـئِـم	(يَـ) سْـأَم
طَـمِـع	(يَـ) طْـمَع
شَـبِـع	(يَـ) شْـبَع
كَـــرِه	(يَـ) كْـرَه

ولكن الملاحظ أن جميع هذه الأفعال التي تشذ عن قاعدتنا تجمع بينها صفة دلالية واحدة وهي أنها جميعا أفعال (نفسية) إذ تدل على حالة نفسية معينة كالكره والفرح والسعد وغير ذلك .

ويبدو أن الأفعال النفسية فقط هي التي تشذ عن قاعدتنا . ويعني ذلك أنه يشترط للأفعال من صيغة ي لكي تتبع قاعدة انقلاب الكسرة إلى فتحة أن تكون [– نفسية] . وقد وجد الباحث أن هذا التعميم ينطبق على أفعال العربية التي استقرأها .

نعود مرة أخرى إلى الأمر لنقول إن تركيب جذر الأمر م م أ م ، يمكن أن يكون لصيغة أ ١ أو صيغة ي .

وإذا كان الصامت الثاني أو الثالث [+ منخفض] ، وليس الفعل فعلا نفسيا ، فتكون الصيغة هي أ ١ ، وإلا فتكون صيغة ي .

٦–٥– النظرية الشاملة

وأخيراً تتجلى نظرية شاملة لضبط جميع الصيغ . فهذه النظرية تفترض أن الناطقين بالعربية يتلقنون الأمر قبل الأوزان الأخرى جميعا . ثم من الأمر يستطيع هؤلاء المتكلمون أن ينطلقوا إلى الأوزان الأخرى .

يكون المضارع هو الوزن التالي للأمر ، حيث يتفق المضارع مع الأمر في تركيبة جذعه ، كما أسلفنا .

وبعد تلقن المضارع يمكن للناطقين بالعربية ربطه بزوجه من أوزان الماضي أو صيغه الخمس التي تحدثنا عنها .

ومرة أخرى نقول إن هذه النظرية تنفي أن تكون هناك علاقة أصل وفرع بين الماضي والمضارع ، وتفترض أن تكون العلاقة بينهما هي علاقة زوجية ، حيث ينتميان معا إلى واحدة من الصيغ الخمس التي تحدثنا عنها .

وفيما يلي تصوير للمراحل الذهنية التي يمر بها بناء الفعل في العربية في تفكير الناطقين بالعربية :

حينما يستمع الناطق بالعربية إلى فعل أمر هو « (أُ) كْتُب » ، سيربط هذا الفعل بالمضارع ثم الماضي على النحو التالي :

١ – إن الجذع هو (أُ) كْتُب ، إذاً فجذع المضارع هو كذلك (يَـ) كْتُب .

٢ – لايمكن لهذا الفعل أن ينتمي إلى صيغة و ، لأن صيغة واو ليس لها أمر ، فلا تقول * أُحْسُن ولا * أُعْظُم .

٣ – إذاً فهذا الفعل ينتمي إلى صيغة أ ٣ وهي :

صيغة أ ٣ :	ض	ع
	م أ م أ م	م م و م
	فَعَل	(يـ) فْعُل

وبذلك تتضح صيغتا الماضي والمضارع لدى الناطق بالعربية في هذا الفعل .

وحين يسمع الناطق بالعربية فعل الأمر (إ) فْـرَحْ ، فسيربط هذا الفعل بالمضارع ثم الماضي على النحو التالي :

١ – إن الجذع هو (إ) فْرَح ، إذاً فجذع المضارع هو (يَـ) فْرَح .

٢ – قد ينتمي هذا الفعل إلى صيغة ي أو صيغة أ ١ .

٣ – قد يكون من صيغة أ ١ ، لأنه ينتهي بالحاء .

٤ – ولكنه لايمكن أن ينتمي إلى صيغة أ ١ ، لأنه فعل نفسي .

٥ – إذاً فهذا الفعل ينتمي إلى صيغة ي وهي :

صيغة ي :	ض	ع
	م أ م ي م	م م أ م
	فَعِل	(يَـ) فْعَل

إن العلاقة بين جذع الأمر وجذع المضارع مدهشة فعلا فهي علاقة تطابق وتماثل بديعة . وإن كان هذا البحث خاصا بأوزان الفعل الثلاثي ، إلا أن الفعل الرباعي كذلك يخضع لهذه العلاقة بين الأمر والمضارع ، كما بينا :

ض	ع	ر
دَحْرَج	(يـ) دَحْرِج	دَحْرِج

فالجذع دَحْرِج يتكرر كما هو في الأمر والمضارع .

كما تنطبق هذه القاعدة على المُضَعَّف كما في قولنا :

ض	ع	ر
شَـمَّ	(يَـ) شُـمّ	شُـمّ

وعلى المزيد في جميع أشكاله كذلك كما في قولنا :

ض	ع	ر
(أ) كْتَتَب	(يَـ) كْتَتِب	(إ) كْتَتِب

ويتبع الناطقون بالعربية الخطوات الذهنية التي ذكرناها للوصول إلى أوزان الأفعال : بدءاً بالأمر وانتهاءا بالماضي .

إذ يبدأون بالأمر ثم ينقلون حركته أو صائته عن طريق التنقل المقطعي إلى فراغه المناسب في جذع المضارع ، ثم يختارون الزوج المناسب من صيغ الماضي لصيغة المضارع كما مثلنا لها .

وبذلك تصبح عملية أوزان الأفعال عملية ذهنية واضحة ويكون الإشكال اللغوي الناشئ عنها قد حل .

٧ - النتائج العامة

يقدم هذا البحث حلا لإشكال لغوي ظل قائما لمئات السنين . ذلك الإشكال هو كيفية ضبط أوزان الفعل الثلاثي في العربية دون اللجوء إلى القوائم واستعمالها كضوابط ودون القدرة على اكتشاف القواعد التي تحكمها .

كما يقدم هذا البحث تصورا جديدا لنظرية أصل الأفعال في العربية . حيث كان السائد أن المضارع والأمر ينتجان عن الماضي .

وقدم هذا البحث عدة أدلة على أن ذلك ليس صحيحا . وذلك اعتمادا على القاعدة اللغوية التي تقول أن الفرع هو الذي يحتوي على صفات الأصل وزيادة . وعليه فإن الفرع هو الأكثر تميزا ، والأصل هو الأقل تميزا .

وقد كانت الفكرة القديمة تقول :

ماضي ← مضارع ، ماضي ← أمر

وهذه النظرية الجديدة تقول :

أمر ← [مضارع - ماضي]

فمن أهم ماجاءت به هذه النظرية أنه لاتوجد علاقة (فرع من أصل) بين المضارع والماضي في العربية . بينما توجد علاقة حتمية من هذا النوع بين المضارع والأمر . فقد قدمت هذه النظرية

دليلا مقطعيا تنقليا على ذلك . حيث إن حركة أو صائت الأمر ينتشر عن طريق المقطع المتنقل ليملأ فراغ الصائت في المضارع . ويصبح ممكنا من الناحية النظرية افتراض أن يكون لكل من الأمر والمضارع جذع واحد . وذلك ما تقوله النظرية بالتحديد .

وبعد الانتشار عن طريق المقطع المتنقل ، تطابق صيغة المضارع مع ماينا سبها من صيغ الماضي . لتنضما معا إلى واحدة من الصيغ الزوجيةالآتية : أ ١ ، أ ٢ ، أ ٣ ، و ، ي .

ثم تضاف السوابق واللواحق إلى الجذوع ، لتفرق بين المضارع والأمر .

وسابقتا الأمر هي (إ) و (أُ) ، وتأتي مع ماينا سبها من الصيغ .

أما سوابق المضارع فهي : (أ – أُ) ، (تَ – تُ) ، (يَ – يُ) ، و (نَ – نُ) .

أما اللواحق فهي الضمائر المتصلة وعلامات الإعراب والبناء المعروفة .

وتقدم هذه النظرية معلومات مفيدة لعلم اللغة التطبيقي وتعليم العربية لغير الناطقين بها .

إذ بناءً على هذه النظرية ، يبدأ مدرسو العربية في تعليم طلابهم أوزان الأمر في العربية قبل المضارع والماضي .

ويكون ذلك باستعمال عدد كبير من أفعال الأمر ذات العلاقة الدلالية بالحياة اليومية ، وتكرارها كثيرا كالأفعال : اقرأ – اجلس – اقعد – اكتب – اذهب – ارسم وهكذا .

وبعد ذلك يشرح المدرس للطلاب أن الأمر يشترك مع المضارع في جذعه ، والاختلاف يكمن في السوابق واللواحق ثم يبين لهم الصيغ المختلفة للأفعال على الصورة التي بيناها ، وكيف يكون زوج من فعل مضارع وآخر ماضي صيغة من الصيغ . وتكون هذه العملية التعليمية أشبه بتتبع خطوات اكتساب اللغة Language aquisition خطوة بخطوة ، لتحقيق مستوى أفضل من التعلم .

التعليقات

(١) شرح **ابن عقيل** على ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٦٠٣ .

(٢) كتاب سيبويه ، جـ ٢ ، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ .

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه **لخديجة الحديثي** ، ص ٣٧٩ .

(٤) كتاب سيبويه ، جـ ٢ ، ص ٢٥٢ .

(٥) كتاب الأفعال **لابن القوطية** ، ص ٢ .

(٦) كتاب الأفعال **لابن القطاع** ، ص ص ٧–٩ .

(٧) شرح **ابن عقيل** على الفية ابن مالك ، جـ ٢ ، ص ص ٦٠٣ – ٦٠٥ .

(٨) مختصر الصرف للدكتور **عبد الهادي الفضلي** ، ص ٨٤ .

(٩) « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر .» للدكتور **داود عبده** ص ١٣٦ .

(١٠) انظر كتاب سيبويه ، جـ ٢ .

(١١) مختصر الصرف للدكتور **عبد الهادي الفضلي** ، ص ص ٧٧– ٧٨ .

(١٢) نفس المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(١٣) كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي ، ص ٨٥ .

(١٤) شرح كتاب سيبويه **للسيرافي** ، جـ ١ ، ص ٥٩ .

(١٥) « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر» للدكتور **داود عبده** ، ص ١٣٧ .

(١٦) كتاب الايضاح في علل النحو **للزجاجي** ، ص ٨٥ .

(١٧) See **McCarthy, J.** *"A Prosodic Theory of Non-Concatenative Morphology."*

(١٨) *An Introduction to Linguistics, P.219.*

(١٩) *An Introduction to Phonology, P.113.*

(٢٠) Same reference, P.152.

(٢١) Same reference, P.149

(٢٢) See **McCarthy. J.***"A Prosodic Theory of Non Concatenative Morphology."*

(٢٣) **B.Lev, Zev.** *"The Consonantal Root: Auto segmental or Linear."*, P.4.

(٢٤) « الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر » للدكتور **داود عبده** ، ص ص ١٤٠ – ١٤٧ .

(٢٥) لن يتعرض الباحث لصيغة (فَعِل : يَفْعِل) ، لأنها صيغة شاذة ونادرة وأمكن حصر الأفعال التي تنتمي إلى هذه الصيغة .

(٢٦) وتوجد أمثلة أخرى كثيرة في ملاحق هذا البحث .

(٢٧) وتوجد أمثلة أخرى كثيرة في ملاحق هذا البحث .

(٢٨) وقد رأينا أن سيبويه قد توصل قبل مئات السنين إلى نفس هذه القاعدة ، وعبر عنها بطريقته .

المراجـــع

أولا : المراجع العربية

ابن القطاع ، أبو القاسم ، علي بن جعفر ، كتاب الأفعال ، حيدر أباد ، مطبعة دائرة المعارف ، ١٣٦٠هـ .

أبو المكارم ، علي ، الجملة الفعلية ، القاهرة ، مكتبة دار العلوم ، ١٩٧٩م .

بركة ، بسام ، معجم اللسانية ، طرابلس ، جروس ، ١٩٨٥م .

الحديثي ، خديجة ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، بغداد ، مكتبة النهضة ، ١٩٦٥م .

الزجاجي ، أبو القاسم ، الايضاح في علل النحو ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت ، دار النفائس ، ١٩٧٣م .

سيبويه ، الكتاب ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٦هـ .

السيرافي ، أبو سعيد . شرح كتاب سيبويه ، جـ ١ ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .

عبد الحميد ، محمد محي الدين ، (محقق) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٦٦م .

عبده ، داود ، الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر ، بحث في المجلة العربية للعلوم الإنسانية – العدد التاسع – المجلد الثالث – شتاء ١٩٨٣م .

عبد الحميد ، محمد محي الدين ، محقق ، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٥ .

الفضلي ، عبد الهادي ، دراسات في الفعل ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٨٢م .

الفضلي ، عبد الهادي ، مختصر الصرف ، جدة ، دار الشروق ، ١٩٨٨م .

فودة ، علي ، محقق ، كتاب الأفعال لابن القوطية ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥٢م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

Barake, Bassam. *Dictionnaire de Linguistique*. Tripoli, Jarrouss Press, 1985.

B. Lev, Zev. "The Consonantal Root: Autosegmental or Linear". An unpublished article, 1983.

Becker, Valerie. *A Transfer Grammar of the Verb Structures of Modern Literary Arabic and Libanese Colloquial Arabic*. Yale University, 1964.

Bulos, Afif. *The Arabic Triliteral Verb: A Comparative Study of Grammatical Concepts and Processes*. Beirut: Khayat, 1965.

Cachia, Pierre. *The Monitor: A Dictionary of Arabic Grammatical Terms*. London, Longman, 1973.

Haywood, J. and **Nahmad, H.** *A New Arabic Grammar of the Written Language*. London, Lund Humphries, 1930.

Helmy-Hassan, Saleh. *Verb Morphology of Egyptian Colloquial Arabic Cairene Dialect.* University of Michigan, 1960.

Hyman, Larry. *Phonology Theory and Analysis.* New York, Holt, Rinehart and Winston, 1975.

Ladefoged, Peter. *A Course in Phonetics.* New York, Harcourt Brace Jovonovich, Inc., 1975.

Liles, Bruce. *An Introduction to Linguistics.* New Jersey, Prentice-Hall, Inc., 1975.

McCarthy, John. "A Prosodic Theory of Non-concatenative Morphology". *Ling. Inq.* **12:**3, 1981.

Rabin, Chaim. "The Structure of the Semitic System of Case Endings". Proceedings of the International Conference of Semitic Studies, 1969.

Sharmn, Gene. "An Outline of Classical Arabic Verb Structure". *Language* **38:** 360-175, 1962.

Sloat, Clarence and **Others.** *Introduction to Phonology.* New Jersey, Prentice-Hall, Inc., 1978.

Trager, L. and **Rice, F.** "The Personal-Pronoun System of Classical Arabic". *Language* **30:** 224-229, 1954.

Wright, William. *Grammar of the Arabic Language.* Cambridge, Cambridge University Press, 1967.

الملاحق

قوائم الأفعال

صيغة أ ١

	ض		ع
١)	قَطَـع	(يَـ)	قْطَـع
٢)	زَرَع	(يَـ)	زْرَع
٣)	نَجَح	(يَـ)	نْجَح
٤)	جَمَع	(يَـ)	جْمَع
٥)	طَبَع	(يَـ)	طْبَع
٦)	شَرَح	(يَـ)	شْرَح
٧)	سَبَح	(يَـ)	سْبَح
٨)	فَعَل	(يَـ)	فْعَل
٩)	سَأَل	(يَـ)	سْأَل
١٠)	طَرَح	(يَـ)	طَرَح
١١)	مَنَح	(يَـ)	مْنَح
١٢)	سَطَع	(يَـ)	سْطَع
١٣)	طَحَن	(يَـ)	طْحَن
١٤)	لَمَع	(يَـ)	لْمَع
١٥)	شَرَع	(يَـ)	شْرَع

صيغة أ ٢

	ض		ع
١)	ضَرَب	(يَـ)	ضْرِب
٢)	رَجَع	(يَـ)	رْجِع
٣)	كَسَر	(يَـ)	كْسِر
٤)	سَرَق	(يَـ)	سْرِق

٥)	نَزَل	(يَـ) نْزِل
٦)	صَبَر	(يَـ) صْبِر
٧)	حَمَل	(يَـ) حْمِل
٨)	جَلَس	(يَـ) جْلِس
٩)	نَصَب	(يَـ) نْصِب
١٠)	غَسَل	(يَـ) غْسِل
١١)	قَسَم	(يَـ) قْسِم

صيغة أ ٣

	ض	ع
١)	كَتَب	(يَـ) كْتُب
٢)	نَصَر	(يَـ) نْصُر
٣)	طَلَب	(يَـ) طْلُب
٤)	مَقَت	(يَـ) مْقُت
٥)	شَكَر	(يَـ) شْكُر
٦)	سَلَق	(يَـ) سْلُق
٧)	رَزَق	(يَـ) رْزُق
٨)	سَقَط	(يَـ) سْقُط
٩)	نَبَت	(يَـ) نْبُت
١٠)	أَمَر	(يَـ) أْمُر
١١)	نَظَر	(يَـ) نْظُر
١٢)	أَكَل	(يَـ) أْكُل
١٣)	بَلَغ	(يَـ) بْلُغ

صيغة و

	ض	ع
١)	عَظُم	(يَـ) عْظُم
٢)	ظَرُف	(يَـ) ظْرُف

٣)	لَطُف	(يَـ) لْطُف
٤)	كَرُم	(يَـ) كْرُم
٥)	قَصُر	(يَـ) قْصُر
٦)	صَلُح	(يَـ) صْلُح
٧)	كَبُر	(يَـ) كْبُر
٨)	صَغُر	(يَـ) صْغُر
٩)	شَرُف	(يَـ) شْرُف
١٠)	بَعُد	(يَـ) بْعُد
١١)	قَرُب	(يَـ) قْرُب
١٢)	حَسُن	(يَـ) حْسُن
١٣)	قَبُح	(يَـ) قْبُح

صيغة ي

	ض	ع
١)	شَرِب	(يَـ) شْرَب
٢)	رَكِب	(يَـ) رْكَب
٣)	سَكِر	(يَـ) سْكَر
٤)	عَلِق	(يَـ) عْلَق
٥)	حَبِطَ	(يَـ) حْبَط
٦)	عَلِم	(يَـ) عْلَم
٧)	سَئِم	(يَـ) سْأَم
٨)	خَسِر	(يَـ) خْسَر
٩)	كَرِه	(يَـ) كْرَه
١٠)	عَرِق	(يَـ) عْرَق
١١)	حَزِن	(يَـ) حْزَن
١٢)	فَرِح	(يَـ) فْرَح
١٣)	سَخِط	(يَـ) سْخَط
١٤)	شَبِع	(يَـ) شْبَع

The Linguistic Rules of the Triliteral Verb Forms in Arabic

MOHAMMAD K. ORAIF
Assistant Professor, Department of Arabic Language
Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

ABSTRACT. This paper provides a solution for a linguistic problem that remained for hundreds of years. That is the alternations of the triliteral verb vowels in Arabic. Arabic verbs have three conjugations: Perfective, Imperfective, and Imperative.

A relation that is still considered as a reality is that the imperfective and the imperative are both derived from the perfective. The investigator proved that this cannot be the case, considering the less marked form as the underlying form, and the more marked form as the derived form. The old system goes this way:

Perfective → Imperfective, Perfective → Imperative

The new system in the investigator's theory goes this way:

[Perfective-Imperfective] ← Imperative

A main assumption in this theory is that there is no deriving relation between the perfective and the imperfective, while there is one between the imperative and the imperfective.

An autosegmental solution to this phenomenon is provided. The vowel in the imperative stem spreads autosegmentally to the imperfective stem filling the v slot in that stem. Theoretically, one can assume that the imperative and the imperfective should have the same stem. And this turns out to be exactly the case.

After the spreading, the imperfective form is matched with a perfective counterpart. This pair of forms represent one of five classes: a1, a2, a3, i, and u.